**الجمهورية اليمنية**

**جامعة صنعاء**

**نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي**

**كلية التجارة والاقتصاد**

**قسم العلوم السياسية**

**النخبة السياسية في الجمهورية اليمنية**

**(الوزراء والمحافظون 1997-2008م)**

**"رسالة مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية التجارة والاقتصاد- جامعة صنعاء كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير"**

**إعداد /**

**غالب محمد منصور البكري**

**صنعاء- 2010م**

**الخــــــــــــــاتمة**

بعد حمد الله والثناء عليه على ما مَنَّ به علينا من العون والتسهيل حتى إتمام هذه الدراسة المتواضعة، سنحاول من خلال هذه الخاتمة استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة محل البحث جراء عملية البحث والمناقشة والتحليل التي خضع لها موضوع الدارسة المتمثل في (النخبة السياسية في الجمهورية اليمنية 97-2008م: الوزراء والمحافظين)، والتي على ضوءها سنحاول التقدم ببعض التوصيات والمقترحات إزاء ذلك.

وبناءً على ذلك سنحاول استعراض تلك النتائج التي خرجت بها الدراسة فيما يتعلق بمكامن القوة والضعف التي أسهمت وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر في تشكيل نخبتي الوزراء والمحافظين وفي دخول وخروج الأعضاء من والى النخبة وأهم الخصائص ذات العلاقة بتكوين النخبة من حيث الخلفيات الجغرافية والتعليمية والعمرية والمهنية أو الوظيفية وأهم قنوات ومصادر التجنيد السياسي لأعضاء النخبة خلال فترة الدراسة الممتدة على مدى (11) عاماً والتي شهدت تشكيل خمس حكومات وتعديلين وزاريين من جهة، بالإضافة إلى تطور في عملية تشكيل نخبة المحافظين أو آلية الدخول إليها والخروج منها من خلال التحول من أسلوب التعيين إلى أسلوب الانتخاب من جهة ثانية، بالإضافة إلى تلك التطورات السياسية على صعيد الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية وما ارتبط بها تطورات دستورية وقانونية واقتصادية والتي مثلت في مجملها السياق العام لتكوين وتشكيل النخبة السياسية في الجمهورية اليمنية.

**أولاً: نتائج الدراسة:** أظهرت دراسة وتحليل (النخبة السياسية في الجمهورية اليمنية 97-2008م: الوزراء والمحافظين) عدد من النتائج على النحو الآتي:

1. **نتائج اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بخصائص وسمات أعضاء النخبة:** انطلقت الفرضية الأولى للدراسة من الافتراض الآتي: ( تزايد دور السمة أو العامل الجغرافي في تشكيل نخبة الوزراء والمحافظون مقارنة بدور بقية السمات الأخرى خلال الفترة من97-2009م)، ولغرض اختبار الفرضية تم إثارة التساؤلات الآتية: (ما هي السمات والخصائص العامة لأعضاء نخبة الوزراء ومحافظي المحافظات في الجمهورية اليمنية؟، من هي الفئات المهنية المسيطرة على نخبة الوزراء والمحافظين في الجمهورية اليمنية؟، ما دور المتغير التعليمي والجغرافي في تشكيل نخبة الوزراء و محافظي المحافظات؟)، وفي هذا الإطار فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
2. توصلت الدراسة إلى أن دور العامل التعليمي في تشكيل نخبة الوزراء قد اخذ منحاً تصاعدياً إيجابياً خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن ارتفاع عدد حملة المؤهلات العلمية العليا من حكومة إلى أخرى بشكل ملحوظ حتى وصل إلى أعلى مستوى له في حكومة 2007م المشكلة برئاسة د.علي مجور، والتي شكل حملة الدكتوراه فيها ما نسبته (55.8%) من إجمالي الحكومة في مقابل اختفاء حملة المستويات العلمية ما دون الجامعي تماما.

كما تبين أن تشكيل نخبة الوزراء قد توزعت على (19) تخصصاً علمياً، تمثلت أهم تلك التخصصات في (الاقتصاد والعلوم السياسية، الإدارة، الهندسة، الشريعة والقانون، العلوم العسكرية) وذلك على التوالي بواقع (18.4%، 14.5%، 12.6%، 12.6%، 10.6%)، أما على مستوى كل حكومة فقد جاء الاقتصاد والعلوم السياسية في المرتبة الأولى خلال الحكومات (97، 98، 2001،)، فيما تساوى مع تخصص الإدارة في حكومة 2003م، فيما جاء تخصص الشريعة والقانون في المرتبة الأولى في حكومة 2007م، كما جاء تخصص الإدارة في المرتبة الأولى في التعديل الحكومي 2008م.

كما توصلت الدراسة الى انه على العكس من نخبة الوزراء فقد سيطر المستوى التعليمي البكالوريوس على تشكيل نخبة المحافظين بشكل ملحوظ وذلك بنسبة (52.3%)، وذلك بالتزامن مع سيطرة ذوي التخصص العلوم العسكرية على تشكيل النخبة بنسبة (33.3%) يليه تخصص الإدارة بنسبة (20.6%)، ثم الاقتصاد والعلوم السياسية والشريعة والقانون بالتساوي بنسبة (14.2%)، كما تبين تصدر تخصص العلوم العسكرية في المرتبة الأولى خلال فترة الأخذ بأسلوب التعيين وذلك بنسبة (38.8%) يليها الإدارة بنسبة (22.4%)، أما في ظل الأخذ بأسلوب الانتخاب فقد جاء تخصص الاقتصاد والعلوم السياسية في المرتبة الأولى بنسبة (30%) يلية الشريعة والقانون بنسبة (20%) ثم يلي ذلك ثالثاً في المرتبة الثالثة بالتساوي كل من العلوم العسكرية والإدارة بنسبة (15%) لكل منهما.

1. توصلت الدراسة إلى أن العامل الجغرافي كان له تأثرا قويا في تشكيل نخبة الوزراء وخصوصا في حكومة 2001م التي ارتبطت بأجراء أول انتخابات محلية، حيث تشكلت الحكومة من كل محافظات الجمهورية دون استثناء، وعلى الرغم من أن مستوى إسهام المحافظات كان بشكل متفاوت إلا أن العامل الجغرافي ظل يشكل هاجسا مهما في عقلية صانع القرار اليمني الذي يتضح من خلال طبيعة تشكيل الحكومات التي اتسمت بالنزوع إلى تحقيق التوازن الجغرافي إلى جانب الحرص الواضح على مشاركة المحافظات ذات الثقل السكاني والاقتصادي في كل الحكومات المشكلة.

 ومن أهم مؤشرات النزوع إلى تحقيق توازن جغرافي عند تشكيل الحكومات المتعاقبة أن ما يربوا على 80% من المحافظات شاركت في كل الحكومات المتعاقبة وان كان بشكل متفاوت، أما أهم مؤشرات الحرص على مشاركة المحافظات ذات الثقل السكاني والاقتصادي فيتضح من خلال تصدر كل من (صنعاء، إب، تعز، الحديدة، حضرموت) في تشكيل نخبة الوزراء على التوالي بواقع (16.5%، 14.5%، 10.6%، 9.7%، 7.7%) على التوالي، أما على مستوى كل حكومة فقد جاءت محافظة صنعاء في المرتبة الأولى في حكومة (97، 98، 2006)، كما جاءت أيضا في المرتبة الأولى بالتساوي مع محافظة إب في كل من الحكومات المشكلة خلال الأعوام (2003، 2007، 2008م)، بينما احتلت محافظة تعز المرتبة الأولى في حكومة 2001م فقط.

1. توصلت الدراسة إلى أن دور العامل الجغرافي في عملية تحقيق توازن جغرافي عند تشكيل نخبة المحافظين يتأثر بشكل ملحوظ بأسلوب تقلد منصب محافظ المحافظة، حيث توصلت الدراسة إلى أن عدد المحافظات التي أسهمت في تشكيل نخبة المحافظين خلال فترة الأخذ بأسلوب التعيين بلغت (13) محافظة بنسبة (61.9%) من إجمالي المحافظات البالغة (21) محافظة، في حين ارتفع عدد المحافظات التي أسهمت في تشكيل نخبة المحافظين مع الأخذ بأسلوب الانتخاب إلى (17) محافظة بنسبة (80.9%) من إجمالي المحافظات البالغة (21) محافظة، الأمر الذي يعني وجود علاقة ايجابية بين انفتاح النظام السياسي على الديمقراطية وبين اتساع مساحة المشاركة في صنع القرار السياسي جغرافيا.

كما تبين أن ترتيب المحافظات بحسب مستوى إسهامها في تشكيل نخبة المحافظين اختلف إلى حد ما عنها في نخبة الوزراء، حيث يتضح تصدر (صنعاء، شبوة، إب، ذمار) وذلك بواقع (23.8%، 12.7%، 11.7%، 9.5%) على التوالي.

1. أما فيما يتعلق بالفئات المهنية المسيطرة على تشكيل نخبة الوزراء والمحافظين خلال فترة الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى الآتي:
2. توصلت الدراسة إلى أن أهم الفئات المهنية المسيطرة على تشكيل نخبة الوزراء تمثلت في كل من (فئة القادة الإداريين، فئة الأكاديميين، فئة العسكريين) وذلك على التوالي بواقع (42%، 26%، 16.5%).
3. توصلت الدراسة إلى انه على العكس من نخبة الوزراء فقد ترتبت أهم الفئات المهنية المسيطرة على تشكيل نخبة المحافظين كالآتي:(فئة العسكريين، فئة القادة الإداريين، فئة المشايخ) وذلك على التوالي بواقع (42.9%، 38.1%، 9.5%).
4. توصلت الدراسة إلى أن أسلوب تقلد منصب المحافظ قد لعب دورا ملحوظا على الفئات المهينة المساهمة في تشكيل نخبة المحافظين، حيث جاءت فئة العسكريين في المرتبة الأولى بنسبة (51%) في ظل الأخذ بأسلوب التعيين، في جاءت فئة القادة الإداريين في المرتبة الأولى بنسبة (55%) في ظل الأخذ بأسلوب الانتخاب.
5. أما فيما يتعلق بالفئات العمرية المسيطرة على تشكيل نخبة الوزراء والمحافظين خلال فترة الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى الآتي:
6. توصلت الدراسة إلى سيطرة الفئة العمرية (40- أقل من 50 سنة) على نخبة الوزراء بنسبة (46.6%)، يليها الفئة العمرية (50- أقل من 60 سنة) بنسبة (36.9%).
7. توصلت الدراسة إلى سيطرة الفئة العمرية (50- أقل من 60 سنة) على نخبة المحافظين بنسبة (43.5%)، يليها الفئة العمرية (40- أقل من 50 سنة) بنسبة (39.1%)، كما تبين غياب الفئة العمرية (60- أقل من 70 سنة) في ظل الأخذ بأسلوب التعيين، وعلى العكس من ذلك تماماً يلاحظ غياب الفئة العمرية (30-أقل من40 سنة) في ظل الأخذ بأسلوب الانتخاب وذلك كنتيجة طبيعية للمحدد القانوني الذي يحدد سن المرشح لمنصب المحافظ بأربعين سنه فما فوق.
8. **نتائج اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بمصادر التجنيد السياسي للنخبة:** انطلقت الفرضية الثانية للدراسة من الافتراض الآتي: (تعتبر المؤسسات الأكاديمية المصدر الرئيسي لتجنيد النخبة الوزارية، بينما يزداد دور المؤسستين القبلية والعسكرية في تجنيد محافظي المحافظات خلال الفترة من 97-2009م). ولغرض اختبار الفرضية تم إثارة التساؤلات الآتية:( ما هي مصادر التجنيد لنخبة الوزراء ومحافظي المحافظات بالجمهورية اليمنية؟، ما دور المؤسسة العسكرية والقبلية في تشكيل نخبة الوزراء و محافظي المحافظات؟، هل تعتبر الجامعات ومنظمات المجتمع المدني مجنداً أساسياً لأعضاء نخبة الوزراء ومحافظي المحافظات؟)، وبناءً على عملية البحث والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
9. تبين من خلال نتيجة البحث والتحليل أن هناك (6) مؤسسات أو قنوات للتجنيد السياسي أسهمت في رفد نخبة الوزراء والمحافظين بالأعضاء خلال فترة الدراسة بشكل متفاوت، وقد ترتبت حسب أهمية دورها من الأعلى إلى الأدنى على النحو الآتي:

جدول رقم () مصادر التجنيد السياسي لاعصاء النخبة خلال الفترة 97-2008م

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **م** | **قنوات التجنيد لنخبة الوزراء** | **قنوات التجنيد لنخبة المحافظين** | **قنوات التجنيد للنخبة العامة** |
| **مصدر التجنيد** | **العدد** | **النسبة** | **مصدر التجنيد** | **العدد** | **النسبة** | **مصدر التجنيد** | **العدد** | **النسبة** |
| **1** | **الجهاز الإداري** | **41** | **39.8%** | **م.العسكرية** | **28** | **44.4** | **الجهاز الإداري** | **61** | **36.7** |
| **2** | **م.الأكاديمية** | **27** | **26.2%** | **الجهاز الإداري** | **20** | **31.7** | **م.العسكرية** | **44** | **26.5** |
| **3** | **م.العسكرية** | **16** | **15.5%** | **م. مجتمع مدني** | **8** | **12.6** | **م.الأكاديمية** | **29** | **17.5** |
| **4** | **مجلس النواب** | **10** | **9.7%** | **مجلس النواب** | **4** | **6.3** | **مجلس النواب** | **14** | **8.4** |
| **5** | **م.القضائية** | **5** | **4.8%** | **م.الأكاديمية** | **2** | **3.1** | **م.مج.مدني** | **12** | **7.2** |
| **6** | **م.مج.مدني** | **4** | **3.8%** | **م.القضائية** | **1** | **1.5** | **م.القضائية** | **6** | **3.6** |
| **الإجمالي** | **103** |  |  | **63** |  |  | **166** |  |

1. أما فيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية كمصدر من مصادر التجنيد السياسي لنخبة الوزراء والمحافظين فقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية ما زالت تمارس دوراً رئيساً في تجنيد أعضاء نخبة محافظي المحافظات وجاءت في صدارة المؤسسات الأخرى يليها في ذلك الجهاز الإداري للدولة و(مؤسسات المجتمع المدني التي تتضمن القبيلة) من جهة، ومن جهة أخرى فقد توصلت الدراسة إلى انه تراجع دور المؤسسة العسكرية في عملية تجنيد أعضاء نخبة الوزراء لصالح مؤسستي الجهاز الإداري التي جاءت في الصدارة بنسبة (39.8%) والمؤسسة الأكاديمية التي جاءت ثانياً بنسبة (26.2%)، أما دور المؤسسة العسكرية على مستوى النخبة العامة فقد جاءت في الترتيب الثاني بعد الجهاز الإداري بنسبة (26.5%)، وهو الأمر الذي نستنتج من خلاله أن دور المؤسسة العسكرية كمصدر لتجنيد النخبة مازال في صدارة المؤسسات داخل النظام السياسي وان تراجع إلى حد ما فيما يتعلق بنخبة الوزراء.
2. توصلت الدراسة إلى أن دور المؤسسة الأكاديمية في تجنيد أعضاء نخبة الوزراء قد اتسم بالايجابية واخذ شكلاً طردياً خلال فترة الدراسة، وعلى النقيض من ذلك تبين أن دور هذه المؤسسة في تجنيد أعضاء لنخبة المحافظين ما يزال محدوداً جداً، أما دورها على مستوى النخبة العامة ككل فقد جاءت المؤسسات الأكاديمية في الترتيب الثالث بعد الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية وذلك بنسبة (17.5%)، وهذا الأمر يشير بشكل واضح إلى سبب رئيس يتمثل في انحصار دور المؤسسات الأكاديمية بشكل شبه تام في التجنيد لعضوية نخبة الوزراء نتيجة احتياج النظام السياسي بشكل عام والمؤتمر الشعبي العام (كحزب حاكم) لأعضاء في نخبة الوزراء يتمتعون بمستوى تعليم عالي متخصص (التكنوقراط) في ظل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الدراسة التي أبرزها إدارة عملية الإصلاحات المالية و الاقتصادية.
3. توصلت الدراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني الحديثة (كالأحزاب والنقابات والاتحادات..الخ) ما زال دورها محدودا في عملية التجنيد لأعضاء النخبة سواء على مستوى نخبة الوزراء أو المحافظين أو على مستوى النخبة العامة بشكل عام، ويعود ذلك إلى هشاشة ومحدودية قدرتها التنظيمية والجماهيرية بدرجة أساسية، وذلك على اعتبار أن قدرة تلك المؤسسات هو القاعدة الأساسية التي تستطيع من خلالها التحكم في الآليات والوسائل الدستورية والسياسية التي تمكنها تشكيل الحكومة، حيث اختفاء دورها الى حد كبير خلال فترة الدراسة يرجع الى انفراد المؤتمر الشعبي العام بالحكم نتيجة سيطرته على مجلس النواب والسلطة المحلية من خلال العمليات الانتخابية خلال فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بدور المؤسسة القبلية كصورة من صور مؤسسات المجتمع المدني التقليدية فقد توصلت الدراسة إلى أنها ما زالت محافظة على دورها في إطار النظام السياسي ولكن بشكل غير مباشر، حيث يتضح أن المؤسسة القبلية تمارس دورها في عملية التجنيد لأعضاء النخبة من خلال العديد من المؤسسات الأخرى كالعسكرية والأكاديمية حيث نجد أن العديد من الأكاديميين والعسكريين الذين دخلوا إلى النخبة في الأساس يستندون إلى المؤسسة القبلية وبالتالي فهم من أبناء القبيلة الذين التحقوا بالسلك العسكري وتلقوا تعليماً عاليا.
4. **نتائج اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بمعدل التدوير النخبوي:** والتي تفترض انه: (كلما كان النظام السياسي أكثر انفتاحاً على الديمقراطية، كلما زاد معدل التدوير والإحلال لنخبة الوزراء ومحافظي المحافظات في الجمهورية اليمنية).

وقد توصلت الدراسة إلى أن النخبة السياسية (الوزراء والمحافظون) في الجمهورية اليمنية 97-2008م، كانت منفتحة نسبيا نتيجة لانفتاح النظام السياسي النسبي على الديمقراطية والزيادة النسبية في معدل الدوران، الأمر الذي يعني أن النخبة السياسية خلال فترة الدراسة لم تكن منغلقة على نفسها وكانت لديها المقدرة في محطات عدة خلال فترة الدراسة على تدوير وتجديد نفسها تحت تأثير العديد من العوامل والتطورات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اليمنية خلال تلك الفترة.

ومن أهم المؤشرات والأسباب التي استندت عليها الدراسة للخروج بهذه النتيجة الآتي:

1. ارتفاع معدل الاشتراك بين أعضاء النخبة الذين اشتركوا (لمرة واحدة، ولمرتين، ولثلاث) مقابل انخفاضها بين الأعضاء الذين اشتركوا لأربع مرات فما فوق، على مستوى نخبة الوزراء ونخبة المحافظون أيضا، حيث يلاحظ أن معدل التدوير بين أعضاء نخبة المحافظين الذين اشتركوا لمرة واحدة فقط قد بلغ (65.1%)، يليها بين الذين اشتركوا لمرتين بنسبة (25%) مقابل ما نسبته (9.5%) بين الذين اشتركوا لثلاث مرات، كما يتضح أن معدل التدوير بين أعضاء نخبة الوزراء كانت مرتفعة نسبيا بدلالة ارتفاعها بين الذين اشتركوا لمرة ولمرتين ولثلاث مقابل انخفاضها بين المشتركين لأربع مرات فما فوق .
2. ارتفاع معدل الاستمرار في المنصب بين أعضاء النخبة الذين استمروا (لسنتين وثلاث سنوات وسنة واحدة وأربع سنوات) مقابل انخفاضها بين الأعضاء الذين استمروا لأكثر من ذلك، على مستوى نخبة الوزراء ونخبة المحافظون أيضا.
3. التقارب إلى حد ما بين الأعضاء الجدد والقدامى، حيث شكل الأعضاء الجدد في نخبة الوزراء ما يقارب النصف بنسبة (43.8%) مقابل (56.2%) قدامى.
4. الانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية التي شهدتها الجمهورية اليمنية خلال فترة الدراسة والتي ارتبط بها إلى حد كبير عملية دخول وخروج وتدوير الأعضاء في نخبة الوزراء والمحافظين.

**ثانياً: التوصيات**:

اتسم النظام السياسي في الجمهورية اليمنية منذ قيام دولة الوحدة في 22/5/1990م بالانفتاح على الديمقراطية والمشاركة السياسية التي ارتكزت على عدد من المبادئ الدستورية الهامة المتمثلة في التداول السلمي للسلطة و التعددية السياسية، والتي بدأت تتجسد على ارض الواقع من خلال عدد من الآليات والممارسات السياسية التي شهدها النظام السياسي خلال تلك الفترة الممتدة من 1990 وحتى يومنا الحالي والتي أهمهما الانتخابات العامة بمستوياتها المختلفة البرلمانية والرئاسية المحلية.

وفي ضوء ذلك فقد أخذت الممارسة السياسية للسلطة العديد من الصيغ والصور والتي بدورها عكست نفسها بشكل مباشر على طبيعة والية وقواعد تشكيل النخبة السياسية الحاكمة في الجمهورية اليمنية وطبيعة وحجم وعدد القوى المساهمة في تشكيلها والية وأسس ومعايير الدخول والخروج من النخبة والعوامل المؤثرة في بقائها واستمرارها.

وكنتيجة لذلك نجد أن تشكل النخبة السياسية في الجمهورية اليمنية أصبح له أسس وقواعد واليات دستورية وقانونية ديمقراطية جديدة تختلف كليا عن تلك التي كانت سائدة قبل قيام دولة الوحدة، حيث أصبحت الانتخابات عاملا هاما في تحديد القوى أو القوة السياسية والاجتماعية التي يتشكل منها مجلس النواب و التي يحق لها تشكيل الحكومة، كما أصبحت هي العامل الحاسم في تحديد الأحق والأجدر بثقة الشعب في تقلد منصب رئيس الجمهورية كأعلى وأهم منصب في النظام في النظام السياسي.

ومع ذلك إلا انه تحت تأثير حداثة التجربة الديمقراطية اليمنية التي ما زالت تشهد تفاوتا ملحوظاً في التعاطي مع الديمقراطية كقيم وقناعات من جهة وكسلوك وممارسة من جهة أخرى من مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وفي ظل مساحة الحرية التي أتاحتها الديمقراطية والأوضاع الاقتصادية الهشة فمن الطبيعي أن تبرز العديد من التحديات والعقبات السياسية والاجتماعية والثقافية والتي تصل في بعض الأحيان إلى تهديد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، و لتفادي ذلك وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالاتي:

1. أن تحرص كل القوى السياسية والاجتماعية على التمسك بالخيار الديمقراطي ونتائجه كأسلوب حضاري لتداول السلطة سلميا، وهذا لا يتأتى إلا بتعزيز ثقافة المشاركة والحوار السياسي والاقتناع بنتائج الديمقراطية داخل النخبة أولا وعلى المستوى المجتمعي ثانيا.
2. توصي الدراسة كل القوى السياسية بان الحرص على ممارسة الانتخابات والمشاركة فيها هي الطريق الأمثل لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، وبالتالي فان أي دعوات لمقاطعتها أو تأجيلها لا يخدم مصالح أي قوى سياسية أو اجتماعية بقدر ما هو التفاف على مبدأ التداول السلمي للسلطة وإفراغه من محتواه، وبالتالي فالأجدى بالاحزاب والقوى السياسية ألا تكتفي بالتذمر والبحث عن عصا سحرية ولكن عليها أن تنفتح سياسيا واجتماعيا ضمن مشروع وطني يعزز من القواسم المشتركة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية و أن تعمل على رفع مستوى عملها التنظيمي والسياسي في المجتمع حتى تكون قادرة على المنافسة والمشاركة الفاعلة.
3. توصي الدراسة بإعادة النظر في منظومة القوانين والآليات والإجراءات الناظمة لعملية الدخول إلى النخبة السياسية (مجلس النواب، الحكومة، السلطة المحلية) بما يتيح الفرصة بشكل اكبر لدخول المرأة إلى النخبة السياسية كشريك فعلي للرجل في صنع القرار وإدارة الدولة.
4. توصي الدراسة بالانفتاح بشكل اكبر على المتخصصين من ذوي الشهادات العليا والخبراء في المجالات الاقتصادية والإدارية عند تشكيل الحكومات أو الترشح لمناصب إدارية كمحافظي المحافظات وأمناء العموم في السلطة المحلية.
5. توصي الدراسة بإعادة النظر في الشروط والضوابط والمتطلبات القانونية الناظمة لعملية الترشح لمنصب في السلطة المحلية على مستوى المديريات و المحافظات، بحيث تحقق السلطة المحلية الهدف الأساسي كمدخل من مداخل الإصلاح والتطوير الإداري والتنموي، و ذلك حتى لا تقع ما مصيدة التوازنات الاجتماعية والقبلية التي تسمح بدخول أشخاص غير مؤهلين علميا ولا يمتلكون الخبرة والكفاءة الإدارية التي ينبغي التركيز عليها بدرجة أساسية في عضوية السلطة المحلية كمجالس خدمية في المقام الأول.
6. تتوجه الدراسة بتوصية هامة إلى جميع القوى السياسية والاجتماعية بالمضي قدماً على طريق إجراء الانتخابات النيابية القادمة في 27/4/2011م، كون ذلك يعتبر حقاً دستورياً في المقام الأول ونظراً لما قد يخلفه مقاطعتها أو تأجيلها من آثار سلبية على شريعة وأداء المؤسسات الدستورية من جهة، وعلى مبدأ التداول السلمي للسلطة وعملية التدوير والإحلال النخبوي من جهة أخرى، وذلك على اعتبار أن الدراسة استنتجت وأثبتت أن عدم إجراء الانتخابات في موعدها أو مقاطعتها يساهم بشكل كبير في عملية انغلاق النخبة السياسية على نفسها ويحد من معدل الدوران داخل النخبة ومن انفتاح النخبة الحاكمة على القوى السياسية الأخرى وبالتالي تضاؤل فرص معدل الإحلال النخبوي.
7. توصي الدراسة بإعادة التقسيم الإداري في الجمهورية اليمنية استناداً إلى معايير سكانية واجتماعية واقتصادية وخدمية تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتسهل عملية تنفيذ الخطط التنموية وتساهم في توسيع المشاركة السياسية والمجتمعية بشكل عام.